مشروع دعم الحوكمة البيئية المحلية للأنشطة الصناعية بقابس

« المصادقة على دراسة تأثير التلوث الصناعي على اقتصاد ولاية قابس»

يهدف مشروع دعم الحوكمة البيئية المحلية للأنشطة الصناعية بقابس الذي يتم تنفيذه من طرف الوكالة الفرنسية للتعاون الفني الدولي إلى الحد من التلوث الساحلي والبحري في منطقة قابس، وخلق ديناميكية للحوكمة البيئية والمحلية تعتمد على سياسة اتصالية واضحة بين جميع الأطراف (المجتمع المدني والسلطة المركزية وممثليها على المستوى المحلي، والصناعيين)، والتشاور في اتخاذ القرارات البيئية المحلية ، استناداً إلى فهم أفضل للتأثيرات البيئية الرئيسية والحلول الممكنة.

الشركاء الأساسيون لهذا المشروع هم : من الطرف التونسي، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ووزارة الشؤون المحلية والبيئة وولاية قابس، ومن الطرف الاوروبي، البعثة الأوروبية بتونس وكالة الفرنسية للتعاون الفني الدولي.

ولإدارة المشروع تم بعث لجنتي قيادة:

- لجنة القيادة الوطنية ولها دور استراتيجي لتيسير تنفيذ المشروع وتترأسها وزارة الشؤون المحلية والبيئة ، وتتكون أساسا من صانعي القرار في مختلف الوزارات المعنية وممثلي الغرف المهنية ؛
- لجنة القيادة المحلية ولها دور تنفيذي ويترأسها والي قابس، تتكون أساساً من ممثلين محليين (البلديات، والصناعيين، والخدمات الفنية المعنية مباشرة، و المجتمع المدني، الخ ...) وخبراء الوكالة الفرنسية للتعاون الفني الدولي.

يقوم ديوان تنمية الجنوب بدور المسؤول الوطني للمشروع من خلال التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في المشروع. كما يسهل مهام رئيس فريق الوكالة الفرنسية للتعاون الفني الدولي مع الجهات المعنية.

هذا وقد تم إنجاز العديد من التدخلات كإنشاء غرفة الاستشارات المحلية، انضمام المؤسسات الصناعية في منطقة قابس إلى الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، تمويل وإنجاز 9 مشاريع للجمعيات.

وتندرج دراسة تأثير التلوث الصناعي على اقتصاد ولاية قابس المنصوص عليها في الأحكام الفنية والإدارية لاتفاقية تمويل المشروع ضمن المكون 1 تهدف بالأساس إلى تقدير الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية للنشاط الصناعي في مستويات القطاعات الاقتصادية الرئيسية في منطقة قابس ، مع الأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص التأثيرات المرتبطة بمصادر التلوث والمظاهر البيئية الأخرى.

ونظرا للخصائص الطبيعية والاقتصادية للمنطقة وطبيعة الأنشطة الصناعية بالجهة ، فإن هذه الدراسة المصادق عليها خلال جلسة لجنة القيادة المحلية بتاريخ 18 جويلية 2018 ارتكزت بشكل خاص على تأثيرات صناعة و تحويل الفسفاط على قطاع الفلاحة و الصيد البحري وقطاع السياحة .